عدد **15 جوان** (2001)، 187-192

المدن الجزائرية والعولمة

ملخص

إن المدينة هي مستقبل الإنسانية فهي تعبر عن الوظائف الإجتماعية، و تعتبر المحرك الأساسي للحداثة والكائن الحي الوحيد الذي يستطيع أن يتجدد.

إن النظرة إلي المدينة نظرة اجتماعية حول ماهيتها، وظائفها وأهدافها. في هذا الإطار نتساءل حول دور المدينة الجزائرية في نظام العولمة؟ و هل ترافق التحولات الوظيفية هذا النظام الذي يتجه نحو الكوننة؟

د. عبد الحميد دليمي
معهد علم الاجتماع
جامعة منتوري
قسمطينة، الجزائر

تعتبر المدينة، منذ زمن بعيد، حقلا هاما للبحث العلمي الإنساني. في ضوء هذا الاهتمام الفكري والأوضاع التاريخية المميزة لهذه الحقبة من الزمن أثارت الدراسات الحديثة جملة من الملاحظات أهمها تشير إلى ولادة عالم جديد يختلف اختلافا جذريا في بنيته وتكوينه عما عرفناه من قبل، فلا مجال لمحاولة دراسة الحاضر وكأنه مازال ماضيا، واعتبار أن التغير الذي يحدث هو مجرد انحراف عن الواقع، فالتغير حقيقة وواقع، والمجتمع الصناعي أخذ طريقه إلى الزوال لولادة حضارة جديدة.

في هذا السياق، تخلفت المدينة الجزائرية و باتت بعيدة كل البعد عن مواعد ما يتجاوز عصر الصناعة والتصنيع، عصر يزداد فيه العطاء في التكنولوجيا والإلكترونية بالعلم والبحث العلمي.

أزمة المدينة الجزائرية

إن أزمة المدينة الجزائرية، هي أزمة الفكر وأزمة البنيات الحضرية ،أزمة تتعلق بالعناصر الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية والسياسية. أصبحت المدينة، في ضوء هذه التحولات الكبرى

Résumé

La ville est l'avenir de l'humanité. Elle est l'expression d'une fonction sociale et le moteur de la modernité. Elle est le seul "être vivant" qui peut rajeunir.

Tout regard sur la ville est un regard sociologique. Il se pose en termes d'interrogations, aux sens même de la ville. A quoi sert-elle aujourd'hui? Quelle est sa finalité? Dans ce contexte, on s'est posé les questions suivantes: Quel est le rôle de la ville Algérienne dans la mondialisation? Est-ce quelle suit les mutations fonctionnelles de ce système dans le sens de sa globalisation?

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2001.

والمنظور الجديد مسألة في النظرية وموضوع بحث يعتمد على الواقع الميداني حيث أثارت فكر و اهتمام الباحثين من مختلف التخصصات : لماذا المدينة ؟ ما الهدف منها ؟ وما هي الأدوار التي تقوم بها ، ضمن النظام العالمي الجديد ؟.

ففي هذا الإطار نجد أن المدينة الجزائرية لازالت تعيش الصراعات المرتبطة بالفقر والصحة والسكن،الأمر الذي أنتج خللا في التماسك الاجتماعي وأدى إلى فوضى في توزيع السكان على المجال ، وزاد من حدة الانحراف، والعنف والإجرام.جميع هذه العوامل دفعت السكان إلى الانعزال وعدم التكيف مع التغير السريع الذي مسّ شتى مجالات الحياة، ولهذا التغير انعكاسات نفسية وإجتماعية التي يمكن أن تصبح داءا خطيرا، إذا لم يستطيع المواطن الجزائري ضبط مسيرته نحو الاندماج بإنتاجياته في مختلف الميادين.

الأزمة العالمية الموجهة

ظهرت في الثمانينات عناصر جديدة تنشط الاقتصاد العالمي، اعتمدت أساسا على الاتجاه الريقيني والطاطشيري الذي يمثله بالإنتاج والاستهلاك، والذي يظهر في معظم الحالات في أكبر العواصم العالمية، من حيث أنها تمتلك القواعد الأساسية التي تحرك العالم حسب الاتجاه الذي ترغبه الشركات المتعددة الجنسيات.

لا تعتمد هذه السياسة على قيمة العمل وإنتاج الخيرات بل تتبع وتيرة اتجاه المال فقط. فالهولدينق والبورصة هما العنصران الأساسيان اللذان يحركان الاقتصاد العالمي و البورصة. تصدر طوكيو رؤوس الأموال نحو البنوك العالمية الموجودة بلندن لتستقطبها نيويورك لأهداف الاستثمار، وتوظفها لتجدد في الابتكارات والاختراعات وفي النهاية تضع الأموال في التجهيزات الجديدة ذات الربح السريع.*

على هذا الأساس من القوة تأتي عملية العولمة كنتيجة لعمليات الظواهر المختلفة للنظام الاقتصادي والبيئة والسياسة، والتي اتجهت نحو عناصر ذات حدود عالمية.

يتناول مصطلح العولمة ميدان الاقتصاد والمال ويبحث في التبادل التجاري والتنمية والاستثمارات ومسيرتها إلا أن وصلت مرحلة العالمية والعولمة، ويبعثنا إلى دراسة القنوات المتميزة ،المنظمة للإنتاج العالمي، والى كيفية اعتمادها على المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة.

وعلى هذا الأساس من التطور والتغير في الاتجاه الاقتصادي نشأت مدن تعمل على مستوى المعمورة، من حيث أنها تنظم ديناميكية أسواق المدن الأخرى. وارتكزت هذه القواعد المالية الجديدة على حرية التبادل من خلال إرساء منظمة GATT بهدف تكسير الحواجز بين الدول، حتى تفتقد المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بالمدن الوطنية وتنسى معنى التضامن.

والأمر الذي ساعد على توجه هذه السياسة هو انهيار الاتحاد السوفيتي، الأزمة المالية التي مرت بها اليابان، الأزمة العالمية المصرفية التي حدثت في أواخر

* شركة هوفر وشركة رينو.

الثمانينات - سنة 1987- ، ديون الولايات المتحدة وديون العالم الثالث.

وفي هذا الإطار من التحول، لعبت الوسائل السمعية البصرية والاتصال دورا هاما في توعية شعوب العالم بالأزمة العالمية، وتحضيرهم للتضحية وقبول الفكرة الجديدة – العولمة – والاندماج فيها دون معارضة ولا مواجهة. هناك أمثلة كثيرة ومختلفة تبين أن العامل اليوم بات يقبل أي منصب شغل هروبا من البطالة فقط.

متغيرات الأزمة العالمية

تتطلب الشمولية تراكم رأس مال كبير، من أين تأتي به المدن الجزائرية؟ ومن أي وعاء تأخذه ؟

إن المدن تبحث عن الأموال من القطاع الاجتماعي أو القطاع الثقافي أو تقوم بعملية تسريح العمال من المصانع ومن الشركات لأنها أصبحت ليست في حاجة إلى أيدي عاملة.

فالعولمة الاقتصادية تدفعنا إلى سياسة التقشف والتوقف من الإنفاق المفرط داخل وخارج المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والابتعاد عن المساعدات الاجتماعية وعدم التفكير في زيادة الأجور.

في العشرين سنة الأخيرة ،توقف النمو بالجزائر ورجعنا إلى الوراء بكثير خاصة عندما تراجعت الدولة عن الأولويات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية، وأخرجت الكثير من العمال من الشركات والمصانع.

كيف نتحدث اليوم عن مدننا، ونبحث في الوسائل التي تتنافس بها أو تندمج بها في هذا التيار الجديد، ونحن نعرف أن مؤسسات الولايات المتحدة الإنتاجية تعرف تأخرا في أرباحها منذ سنة 1967 خاصة في سوق السيارات وفي ميدان الأجهزة الكهرومنزلية -رغم أنهما أسواق استهلاك دائمة- و في سنة 1970 توقف الاستهلاك و بيعت الكثير من الشركات. بناء على هذا الواقع الاقتصادي المخيف كان من الضروري على الولايات المتحدة إنتاج فكرة الخروج من المحلية إلى العولمة والتعامل مع الشركات والمؤسسات الغربية والبحث في إمكانيات توسيع الإنتاج وغرس فكرة النظام الجديد في المجتمعات الأقل نموا وصناعة وزرع سياسة تخفيض كلفة الإنتاج و الجودة.

هل الحديث حول المدينة الجزائرية له معنى؟

إن الحديث حول المدن الجزائرية ليس له معنى في زمن العولمة خاصة وأن نسبة الديون قصيرة وطويلة المدى مرتفعة جدا، والمسألة النقدية لازالت لم تهتم بالتوازنات الكبرى، وبخاصة عندما تراجعت الكثير من الشركات والمصانع عن السياسة الاقتصادية المحلية بسبب المنافسة العالمية الحادة، وخاصة عندما أصبح لا فائدة في الاستثمار في الموارد البشرية- والتي لازالت أساس أي تقدم مجتمعي في أي بلد-. وبالإضافة إلى التراجع حول الصناعة الثقيلة في الجزائر واعتبار أنها غير قادرة على المنافسة الصناعية العالمية بحجة أنها أصبحت قديمة وتحتاج إلى تجديد، زيادة على

ذلك البيروقراطية التي تتصف بها البنوك الجزائرية، ونحن نعلم بأنها تمثل العمود الفقري لأي تنمية.

غير أن بعض المدن الجزائرية بإمكانها أن تتنافس بينها من حيث أنها تتوفر على موارد اقتصادية وبشرية هائلة، بإمكانها تنشيط الميدان الاقتصادي بالدرجة الأولى والاجتماعي والسياسي خاصة لما تنتهج سياسة اقتصادية لينة لجلب استثمارات المؤسسات العالمية الكبرى وأن تأتي بالأموال من الاقتراض من الدولة. ومما يضفي أهمية كبيرة على دراسة لد.هوفي أنها وصلت إلى نتيجة مؤداها أن المنافسة بين المدن ذات المناطق الصناعية الكبيرة وذات شأن عالمي أنتجت أحياء سكنية خاصة بالإطارات ،إلى جانب ما تقدم دعت الدراسة إلى ضرورة تقوية العلاقات بين مدن العالم من خلال إبرام اتفاقيات قانونية تنجز في إطار توأمة وتعاون في جميع مجالات الحياة.

نحو المحافظة الحضرية

لقد نشأت مدن جديدة مع تطور الشركات المتعددة الجنسيات، مدن شاملة عالمية لها خصائص الدولة. كالتمركز الكثيف بالمدن الكبرى لإدارة الشركات المتعددة الجنسيات والنمو السريع لنشاطات القطاع الثالث الخدمي[الاستثمار، التخصص في الاستثمارات خارج المدينة والوطن، التحكم في القانون، الإمكانات المالية الكبيرة...].

مما لاشك فيه تؤثر هذه العناصر في المدن العالمية الأخرى الأقل نموا، في هذا الموضوع بالذات و في ضوء هذا المنظور قدم ساكية سيسان أطروحة تتحدث عن ثلاث مدن تعبر عن النماذج التنموية الجديدة ما بعد الفوردية[1] وهي طوكيو ونيويورك وبيكين Triarde.

تقوم هذه المدن بدور – المدن الدولة – بصنع وإنتاج الجديد في كل المجالات ثم تقوم بتسويقه إلى العالم الخارجي، من حيث أنها تتوفر على أكبر مراكز البحوث العالمية التي لها قنوات ذات مستوى عالمي – وتقوم بوظائف اقتصادية إعلامية كبيرة. وهي وسط مجدد يصنع الجديد ويبتكر ما هو غير موجود في مدن العالم الأخرى. وبناء على ما سبق ذكره يتبين أن سيطرة هذه المدن على الفضاءات الأخرى واقعي ومحاربته هو ضرب من الخيال.

وأمام هذا الوضع الجديد والمفروض لازالت دول العالم الأقل نموا تثير نقاشا نظريا واسعا حول مفهوم المحافظة من قبل المتخصصين في الجغرافيا، في الاقتصاد، في السياسة وفي علم الاجتماع الحضري، من حيث دمج بعض المدن مع بعضها وبمشاركة المجمعات المحلية وكيف يندمج القطاع الخاص في تأسيس الشكل الجديد من المدن يتكون من خصائص و أسس وقواعد الدولة القديمة.

---

[1] هذه الأطروحة جاءت أيضا في أعمال ببار فلج بفرنسا وأسكوت بالولايات المتحدة بـ أيدلو بأنجليترا.

وبالمقابل، تفتقر المدينة في الجزائر إلى حلول سريعة وأمام الأزمة الحضرية الخانقة والهامشية الاجتماعية، تلجأ دائما إلى الاستعانة المالية من طرف الدولة وهذا ما يزيدها فقرا. و اتساقا مع هذا التصور يعتقد أرنالدو بانيوسكو أنه من الصعوبة على دول العالم الأقل نموا الاعتماد على اللامركزية والأخذ بسياسة التنمية الجهوية في الوطن الواحد خاصة لما تبقى الهيمنة مركزية القرار.

من المدينة الصغيرة إلى المدن الكبرى

عند قراءة التراث العالمي المكتوب حول توسع المدن و دراسة الخرائط والرسوم العادية نجدها تتسع دائما نحو الضواحي و نحو الإستيطانات البشرية الجديدة، هذه الظاهرة العمرانية قديمة و انتشرت مع تطور وسائل الاتصال والنمو السريع في وسائل المواصلات، واستقطبت المناطق الصناعية وأحياء المراقد الموجودة بالضواحي والتي وصلت إلى حدود الريف، وبهذه العملية المستمرة شكل الاستيلاء على مجموعة كبيرة من الضواحي ما يدعى بالمدينة الكبيرة Conurbation.

وبعد فترة زمنية من تاريخ نمو وتطور المدينة، يلحظ أنها سجلت مرحلة جديدة من التوسع، من المراكز الأساسية للمدينة إلى مراكز الأعمال. برز حراك للطبقة والفئة الأكثر رفاهية نحو الضاحية، [بالمتروبول] . يحدث في أغلب الأحيان بالعواصم زيادة كبيرة في الديمغرافية تتجاوز عشرة مليون نسمة، ، حيث يتسع حيز ومساحة المدينة اتساعا كبيرا ، وتصبح من حيث العدد عظيمة، وعلى هذا الأساس تنتقل إلى صفة الميقابول.

ومن الصغير إلى الكبير إلى العظيم جدا

لما نقرأ الخريطة الجغرافية للعالم نلاحظ أن بعض المدن بإمكانها أن تسمى بالميقالوبول وتأخذ هذا المركز.المدن التي تمثل عرجون العنب، والتي تقع بين بوستون ونيويورك، والمدن التي تقع وتتوسع من إنجليزا نحو جنوب شرق إيطاليا تسمى الموزة الزرقاء، والمدن الممركزة بآسيا نجدها تبدأ من طوكيو نحو سييول (كورية الجنوبية) إلى محيط الصين ببيكين وشنغاى وكوتون وتسمي "القوص الحضري".

تناقضات الأزمة

يبدو أن الرأسمالية غير قابلة للزوال خاصة من الجانب الاقتصادي، لأن هذا النظام يجد الحلول اللازمة في كل زمان، كونه مرّنا ويتغلب دائما على الصعوبات والرفض تحت ضغط الصراع السوسيوأيكولوجي.

في كل حالات أزمة الرأسمالية تعيد اللعبة وتفتح الدائرة من جديد لتعطي نفس النتائج عندما يحدث خلل في النظام الاقتصادي القديم و تجد النظرية الرأسمالية الأدوات التي تعالج الأزمات لتسترجع التوازن بعد فترة من التوقف و الركود في النمو الاقتصادي.

أما اليوم، أزمة النظام الليبرالي منسوجة وهي اصطناعية لا يكون العلاج إلا من خلال التقنيات الموظفة في القاعدة، وهي تنشأ من منطق متناقض للنظام الذي ينعشها خاصة في هذه المرحلة، مرحلة العولمة.

في الأول وهي كانت نتاج لعدم انسجام وتوازن الظواهر التي تتعولم. حيث نلاحظ سوء تفاهم وعدم تناغم عوامل التوازنات الكبرى في الزمن والمكان من حيث منطق المصالح [البيع والشراء – العمل – الطلب والعرضٍ - الجغرافية المختلفة - درجة التقنية – التوبوغرافية - اختلاف واسع في مضامين التكنولوجيا - تنوع الأنظمة من حيث القيم].

مما لاشك فيه، أن جميع هذه العوامل، تأثيرها خطير على الشعوب المتقدمة والأقل نموا، خاصة عندما تهيمن دولة على باقي الدول الأخرى.

وفي حقيقة الأمر هذه الطريقة ليست آلية، بل تترك الصراع مفتوحا ويتعرض هذا النظام إلى تناقضات حسب مسألة الليبرالية المصطنعة، والذي يتبين من خلال هذا التحليل أنها ليست حقيقية.

يقدم هذا النظام صورة جديدة للنظام العالمي،ويضع كيفية مغايرة في تقسيم الأرباح على أصحاب العمل،ونظرة مخالفة للنظام القديم فيما يتعلق بالمؤجرين و بالجانب الاجتماعي و الثقافي و السياسي ..الخ.

حرب غير واضحة، أمراض اجتماعية كثيرة. في الأخير نتساءل كيف تكون نهاية هذه العولمة؟ اندماج أم قطيعة؟.

Références

1. R. Reich: La richesse des nations, 1993.
2. P. Valery: Le temps des mondes fini commence, regards sur le monde actuel.
3. F. Ascher: Metropolis ou l'avenir des villes, Odelle Jacob, Paris, 1995.
4. J. Pelletrer et C. Deffaute: Villes et urbanisme dans le monde, Masson, Paris, 1994.
5. T. Paquot: Le monde des villes, panorama urbain de la planète complexe, Paris, 1994.
6. S.L. Atouche: L'occidentalisation du monde, La découverte, 1991.
7. Z .Brzezinski: La révolution technetronique, Calman-Levry, 1970.
8. M. Mcluhan et Q. Fiore: Guerre et paix dans le village planétaire, Laffont, Paris,1970.
9. A. Mattelart: L'internationale publicitaire, l'intervention de la communication, La Découverte, 1994.
10. M. de la Pierre: Les firmes multinationales , Vuibert, Paris, 1995.
11. P. Jacqumot : Les firmes multinationales, economic, Paris, 1990.
12. Kohmae : L'entreprise sans frontière, Inter Edition, Paris, 1991.
13. Kohmae : La truade, Flamanarion, Paris, 1985.
14. C.A. Michaler, M. de la Pierre, B. Madeuf : Nationalisation et internationalisation, stratégie des multinationales françaises dans le crise, La Découverte, Paris, 1983.
15. G. Wackermann : De l'espace national a la mondialisation, Ellipses, Paris, 1995. □